

في يد ولا يثبت اليد في العفاد بتصادقها بل بيقينها او علم قاض بخلاف
المنقول فانه يطالب به وان كان ديناً ذكر رصفته وانه يطالب به
فان صح الدعوى سال المدعا عليه عنها فان اقروا وانكر فبرهن
المدعي قضي عليه والاختلف بطلبه ولا تدرى على مدعي ولا يثبت له
اليدين الملك المطلق وبقية الخراج احق وقضي ان تكلمت بلا خلف
اوسكت وعرض الهيئتين نادياً ولا يستخلف في كماله ورجعة في
واستيلاد ورفق ونسب وولايه وحده ويعان قال القاضي الامام
محمد الدين رحمه الله الفتوى على انه يستخلف المنكر في الاشياء الستة ويختلف
السادق فان كان ضمن ولم يقطع والزوج اذا ادعت المدة طلاق قبل
الوطي فان تكلم ضمن نصف المهر وحاجد الفوري فان تكلم في النفس
حتى يفر او يخلف وفيما دونه يقتض ولو قال المدعي على بيته حاضرة
وطلب الميراث يستخلف وقيل لخصه اعلمه كفيلاً بنفسه ثلاثة
ايام فان اى لازمه اى ادمعه حيث ساد ولو غير بما لازمه قد يحس

القاضي

القاضي والميراث لله تعالى لا بطلاق وعناق الا بالخصم وتغلط بذكر
اوصافه لا بزمان ومكان ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة
على موسى والنصارى بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوس بالله
الذي خلق النار والوثني بالله ولا يخلفون في بيوت عبادتهم يخلف
على الحاصل اى بالله ما بينكم بايع فائم ونكاح فائم وما يجب عليه
دونه وماه ياب منكم الان في دعوى البيع والصلح والغصب والطلاق
فان ادعى شفعة بالحجارة ونفقة المبتوتة والمستوى والزوج لا يراها
يخلف على السبب وعلى العلم لو رثت عبداً فادعاه آخر وعلى
البنت لو ذهب له او اشتراه ولو اقرت المنكر بعينه او صلح منها
على شئ صح ولم يخلف بعدة ناد التخلف
اختلفا في قدر القرض او المبيع قضي لمن يبرهن وان يبرهننا فله شبه الزيادة
وان عجز او لم يرضيا بدعوى احدهما تخالفنا ونذكر من المشتري
مع القاضي يطلب احدهما ونكلم لزمه دعوى الآخر

ان كانت تعيين

١١٥